

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة النص الآتي :

"مادة ٣٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية رد الجنسية المصرية إلى من سميت منه أو أسقطت منه طبقاً لأحكام المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون أو طبقاً لقوانين الجنسية السابقة عليه"

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، ويشهد كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شبان سنة ١٣٩٢ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بشأن إنشاء نقابة التجار

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

نظام النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة التجار وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، تباشر نشاطها في إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي ويكون المقر رئيسي للنقابة في القاهرة .

مادة ٢ - تتكون النقابة من الشعب الآتية :

- (١) المحاسبة والمراجعة .
- (٢) التنظيم وإدارة الأعمال المالية والتجارية
- (٣) الاقتصاد والإحصاء التجاري .
- (٤) التأمين .

وجوز إنشاء شعب أخرى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

مادة ٣ - تحدد اللائحة الداخلية الأعمال التي تندرج تحت كل شعبة منها ، كما تحدد حقوق وواجبات أعضاء كل شعبة وجدولها الملحقه وشروط القيد فيها والأحكام الخاصة التي يرى أفراد أعضاء شعبة من الشعب بها تنظيلاً لأعمالها على الوجه الأكمل .

مادة ٤ - تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية :

- (١) - الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للتجارين والمحافظة على كرامة المهنة ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة العمل .
- (٢) - تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق ووضع الحلول المناسبة لها والاشتراك الإيجابي في العمل الوطني العام .

(٣) الإسهام في دراسة خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات الاقتصادية .

(٤) الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة والتنظيم وإدارة الأعمال والاقتصاد وغيرها مما يرتبط بمجال نشاط التجار ، وتقديم الآراء والتقارير اللازمة منها إلى أجهزة الدولة المختصة وتحديد خصائصها ومتطلباتها وتطويرها في إطار النظام الاشتراكي وتنسيق العلاقات والروابط بينها وبين المهن الأخرى .

(٥) المساهمة في تخطيط برامج التعليم التجاري والاقتصادي بكافة فروعها وتخصصاته بحيث تباين حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته .

(٦) العمل على تنمية ونشر البحوث المهنية وتشجيع التأليف في مجالاتها وربط البحوث العملية بمواقع الإنتاج بدراسة أساليب ووسائل تحسينه وزيادته وتخفيض تكاليفه .

(٧) التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية والإقليمية والعالم أجمع وعلى الأخص البلاد العربية والأفريقية والآسيوية وتوثيق الروابط بينها وتبادل المعلومات والخبرات ويشمل ذلك الاشتراك في دراسة الموضوعات والمشروعات ذات الطابع المشترك وتبادل المعلومات والخبرات كذلك الاشتراك في المؤتمرات الدولية التي ترتبط بهذه الأهداف والتي تعقد بالخارج والعمل على عقدتها بالبلاد .